

اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر

@ 379 @ أحاديثهما - بين ما تفرد / به الراوي وغيره فهم أي رواتهما مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل ، فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله . .

قال الشيخ قاسم : والذي يقتضيه النظر أن ما كان على شرطهما وليس له علة مقدم على ما أخرجه مسلم وحده ، لأن قوة الحديث إنما هي النظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا ، فما ذكره المصنف شأن المقلد في الصناعة لا شأن العالم بها فتدبر . .

قال المصنف : إنما قلت : أو مثله ، لأن الحديث الذي يروى وليس عندهما جهة ترجيح على ما كان عند مسلم ، وما كان عند مسلم جهة ترجيح من حيث أنه في الكتاب المذكور فتعادلا ، فلذلك قلت : أو مثله . .

وتعقبه الشيخ قاسم : بأن هذا مبني على ما تقدم من أن كون